

فالتعذيب مستمر بوتيرة عالية، ولكن السلطة تتمتع بمظلة من الحماية من قبل أمريكا و"إسرائيل" والنظام الإقليمي العربي، فهناك مبالاة بين كل هذه الأطراف ضد حركة "حماس" وهو في الحقيقة ليس موجهاً إلى "حماس" وإنما هو موجّه للمقاومة ولأي فعل ممانح لحالة الاستسلام وحالة السقوط المرؤّع وغير المسبوق الحاصل في الضفة الغربية؛ لذلك لا يمكن أن نتحدث عن أخطاء فردية، وإنما نتحدث عن حالة منهجية وعن سياسات عامة تقوم بها الأجهزة الأمنية بأوامر أمريكية "إسرائيلية" وتواطؤ إقليمي.

بينما على العكس تماماً السياسة في غزة تقوم على منع التعذيب ومنع العنف، ويتمُّ ملاحقة كل رجل أمن يعتدي في التحقيق بالضرب على أي مواطن، ونحن في "المجلس التشريعي" وفي لجنة الرقابة نتابع أي شكوى في هذا الإطار، ونلاحق كل شرطي وكل من يعتدي على أي مواطن، ونقوم بحاسبته، لذا تبقى هذه الأمور في إطار الأخطاء الفردية المحدودة، ولكنَّ السياسات العامة هي سياسات تراعي الكرامة وتحترم حقوق الإنسان وتتعاون مع المؤسسات العاملة.

س: ما مقترحاتك وتوصياتك من أجل العلاج والتحصين والارتقاء بواقع الحريات العامة في كلِّ من الضفة الغربية وقطاع غزة؟

ج: لا يعالج حالة الانقسام إلا التوافق الوطني والعمل على حماية المواطن الفلسطيني واحترام كرامته وإنسانيته ومعالجة أسباب الانقسام وجذوره المرتبطة بكيئونة السلطة الفلسطينية وكيئونة اتفاقيات أوسلو ومعالجة المنطلقات الوطنية ومقومات المشروع الوطني التي لا بد من إعادة الاعتبار لها، ولذلك أدعو إخواننا في حركة "فتح" أن ينهضوا من كبوتهم، وأن يُعيدوا الاعتبار لأنفسهم كحركة تحرر وطني، وأن يتخلصوا من القيادات الطفيلية التي أسقطتهم في براثن الاحتلال وفي مستنقع "أوسلو".

وثيقة رقم 51:

كلمة الإمارات العربية المتحدة في الاجتماع الدولي لدعم عملية التسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية⁵¹

12 شباط/ فبراير 2010

أكد عبد العزيز بن ناصر الشامسي سفير الدولة لدى إيطاليا أن الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى استئناف المفاوضات "الإسرائيلية" الفلسطينية تواجه مأزقاً سياسياً مقلقاً للغاية، من شأنه لو استمر، أن يعكس بسلبياته المهددة على مسألتي السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كنتيجة حتمية لتواصل حروب التوسع والعدوان والاحتلال "الإسرائيلية" التي عانت منها شعوب المنطقة وبصفة خاصة الشعب الفلسطيني، الذي ما زال يعيش أكثر من نصفه حتى الآن ومنذ عقود في مخيمات بائسة للاجئين في عصر اتصف بالعمولة والديمقراطية وعولجت فيه كافة أشكال الاستعمار والتمييز العنصري.

وقال السفير الشامي في كلمة الإمارات أمام الاجتماع الدولي لدعم السلام "الإسرائيلي" الفلسطيني الذي افتتح أمس في جمهورية مالطا وتشارك فيه الإمارات بصفة مراقب "كيف يفسر العالم استمرار "إسرائيل"، السلطة القائمة بالاحتلال، ورغم مضي عقدين على انطلاقة عملية السلام في الشرق الأوسط وإبرامها لسلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع السلطة الفلسطينية، بمصادرة الأراضي والمنازل والثروات الطبيعية الفلسطينية في الضفة الغربية ومدينة القدس الشريف وارتكابها لسلسلة من الاعتداءات والجرائم ضد الإنسانية شملت قتل المئات من المدنيين وتدمير الممتلكات والبنى التحتية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، لا سيما في قطاع غزة ومواصلة فرضها لأشكال من الحصار والإغلاق عليه لمنع وصول المواد الغذائية والطبية الإنسانية الضرورية كالوقود ومواد البناء والاحتياجات الأساسية لأبناء الشعب الفلسطيني المنكوب بعدوانها المتكرر عليه، متجاهلة القوانين والأعراف الدولية القانونية التي تجرم كافة هذه الممارسات".

وأضاف "هل يعقل أن يتواصل عجز المجتمع الدولي والممثل في الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية الأخرى عن وضع حد لهذا الاحتلال والعدوان والتوسع وانتهاك حقوق الإنسان الذي تنتهجه "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية والعربية بحجة الأمن وهي المعادلة التي أثبتت الأحداث فشلها في المنطقة، بل وجعلها من أكثر المناطق العالمية عرضة للمزيد من التدهور والانفجار ولا سيما في ظل عهد الحكومة "الإسرائيلية" الحالية التي حرصت ومنذ تسلمها للسلطة على الإمعان والتماهي في فرض حالة من الظلم والبؤس والمعاناة بين أوساط الشعب الفلسطيني الأعزل وانتهاج سياسات وممارسات باطلة وغير قانونية شملت التماهي في بناء المستعمرات والمستوطنات ولا سيما في مدينة القدس الشريف وإجراءات انتزاعها لهويات الآلاف من الفلسطينيين المقدسين لحرمانهم من حقوق الإقامة بالمدينة المقدسة، كان منها إلغاء حقوق الإقامة لما يزيد على 14 ألف فلسطيني بينهم خمسة آلاف مواطن تم إلغاء هوياتهم العام الماضي فقط في المدينة المقدسة".

وأكد أن دولة الإمارات التي تستنكر وتدين مجمل هذه الانتهاكات "الإسرائيلية" الأحادية الجانب التي تسبق في نتائجها غير القانونية مفاوضات الوضع النهائي، بل وشكلت سبباً مباشراً في استمرار العنف وظهور التطرف في المنطقة وأدت الى تكرار تعثر مفاوضات عملية السلام الفلسطينية "الإسرائيلية" ووصولها إلى طريق مسدود، تحرص اليوم على تذكير المجتمع الدولي بضرورة ألا يبقى منشغلاً في التعامل مع المناورات والذرائع التي تختلقها "إسرائيل" من وقت لآخر بحجة الحفاظ على أمنها، في حين أنها أساساً تهدف إلى إبعاده عن معالجة لب النزاع وجوهره وهو استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية.

وقال السفير الشامي إن المجتمع الدولي متمثلاً في الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والمنظمات الإقليمية السياسية الأخرى المعنية مطالب اليوم وأكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياته بعيداً عن سياسات ازدواجية المعايير، من أجل توفير الحماية الدولية اللازمة لأبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاته في أرضه وحقوقه غير القابلة للتصرف ومعالجة الأوضاع غير القانونية الخطيرة التي تشهدها أراضيها المحتلة، بما في ذلك إعلان عدم اعترافه بالإجراءات "الإسرائيلية" الأحادية الجانب التي



تسبق مفاوضات الوضع النهائي، والضغط على "إسرائيل" لحملها على وقف وتفكيك كافة أنشطتها الاستيطانية وإجرائها الباطلة الأخرى التي اتخذتها وما زالت في الأراضي الفلسطينية ومدينة القدس الشريف، بما فيها الجدار العازل وإجراءات تهويد القدس والعبث بالمقدسات التاريخية واستيلائها بشكل غير قانوني على المزيد من الأراضي الفلسطينية باعتبارها تشكل خرقاً وانتهاكاً صارخاً لمبادئ خارطة الطريق وأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وجملة قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة وقرار محكمة العدل الدولية ذات الصلة، كما لا بد أيضاً للمجتمع الدولي أن يطالب "إسرائيل" بالكف عن سياسات التنصل لالتزاماتها وإفشالها المتكرر والمتعمد للمبادرات العديدة التي طرحت لاستئناف المفاوضات من دون اكتراث لما قد يترتب على ذلك من استمرار لدوامة العنف والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وقال إن دولة الإمارات وإذ تبدي ارتياحها للمواقف الإيجابية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن عملية السلام والتزامه بمبدأ الدولتين، تجدد موقفها المؤمن بأن تسوية قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقها إلا بالانسحاب "الإسرائيلي" الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشريف والجولان السوري ومناطق شبعاً وكفر شوبا والغجر اللبنانية، وأيضاً عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وذلك في إطار ما نصت عليه مبادرة السلام العربية التي تشكل خيارنا الاستراتيجي العربي لتحقيق حل الدولتين التي نصت عليها خارطة الطريق وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وجملة الاتفاقيات والتفاهات التي تم إبرامها في إطار عملية السلام.

وتعلن دعمها ومساندتها الكاملة لكافة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل الدفع نحو استئناف المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" والتنفيذ الكامل لكافة بنودها واستحقاقاتها القانونية وأيضاً استمرار دعمنا ومساندتها الكاملة لكل جهود دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني للتخفيف عن محتته الإنسانية الراهنة التي يعيشها نتيجة للحصار والإغلاق، ووقوفها إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية بقيادة الرئيس محمود عباس كما تدعم الجهود المخلصة التي تقوم بها جمهورية مصر العربية من أجل تحقيق المصالحة بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وتؤكد أن استمرار فشل هذه الجهود من شأنه أن يعزز من حالة التوتر الأمني المتصاعد وعدم الاستقرار الذي تعيشه منطقتنا.

وتقدم باسم وفد دولة الإمارات بالشكر والتقدير إلى حكومة مالطا على استضافة هذا الاجتماع المهم وللقائمين على الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتنظيمهم هذا الاجتماع من أجل دعم السلام الفلسطيني "الإسرائيلي".

ضم وفد الدولة الذي ترأسه السفير عبد العزيز بن ناصر الشامسي إلى المؤتمر الذي يختتم غداً، أحمد ناصر الخاطري عضو المجلس الوطني الاتحادي وسالم الساعدي من إدارة الشؤون السياسية بوزارة الخارجية والدكتور محمد بن هويدان من جامعة الإمارات.